A/54/L.11
11 October 1999
ARABIC

الجمعية العامة



الدورة الرابعة والخمسون
البند ٣٣ من جدول الأعمال

ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا

إن الجمعية العامة،

تصميما منها على تشجيع الامتثال الدقيق للمقاصد والمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة،

وإذ تؤكد من جديد مبادئ تساوي الدول في السيادة، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية بأشكاله المختلفة، وحرية التجارة والملاحة الدوليتين، من بين مبادئ أخرى، ترد أيضا في العديد من الصكوك القانونية الدولية،

وإذ تشير إلى البيانات الصادرة عن رؤساء الدول أو الحكومات في مؤتمرات القمة لأمريكا اللاتينية، بشأن ضرورة القضاء على التطبيق الانفرادي للتدابير ذات الطابع الاقتصادي والتجاري التي تتخذها دولة ضد دولة أخرى وتؤثر على حرية تدفق التجارة الدولية،

وإذ يساورها القلق إزاء استمرار قيام دول أعضاء بسن وتطبيق قوانين وأنظمة تمس بآثارها، التي تتجاوز حدود تلك الدول، سيادة دول أخرى ومصالح مشروعية لكيانات أو أشخاص خاضعين لوليتها القضائية، كما تمس حرية التجارة والملاحة، مثل القانون المسمى "قانون هيلمز - بيرتون" الصادر في ١٢ آذار / مارس ١٩٩٦،

وإذ تحيط علما بإعلانات وقرارات الحكومات ومختلف المحافل والهيئات الحكومية الدولية، التي أعربت عن رفض المجتمع الدولي والرأي العام لسن وتطبيق أنظمة من النوع المشار إليه أعلاه،

وإذ تشير إلى قراراتها ١٩٤٧ المؤرخ ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٢، و١٦٤٨ المؤرخ ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣، و٩٤٩ المؤرخ ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، و١٠٥٠ المؤرخ ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، و١٧٥١ المؤرخ ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، و١٠٥٢ المؤرخ ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، و٤٥٣ المؤرخ ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨،

وإذ يساورها القلق لما يجري، منذ اتخاذ قراراتها ١٩/٤٧، ١٦/٤٨، ٩/٤٩، و ١٠/٥٠، ١٧/٥١، ١٠/٥٢، و ٣/٥٤ من الاستمرار في سن وتطبيق تدابير جديدة من هذا النوع، ترمي إلى تعزيز وتوسيع نطاق الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي ضد كوبا، وإذ يساورها القلق أيضاً إزاء الآثار السلبية لهذه التدابير على الشعب الكوبي والمواطنين الكوبيين المقيمين في بلدان أخرى،

- ١ - تحيط علماً بتقرير الأمين العام عن تنفيذ القرار ٤/٥٣^(١):
- ٢ - تكرر تأكيد دعوتها إلى جميع الدول أن تمتنع عن سن وتطبيق قوانين وتدابير من النوع المشار إليه في ديباجة هذا القرار، عملاً بالتزاماتها بمقتضى ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي اللذين يؤكdan، في جملة أمور، حرية التجارة والملاحة؛
- ٣ - تحث مرة أخرى الدول التي لديها قوانين وتدابير من هذا القبيل وتواصل تطبيقها، على اتخاذ الخطوات الالزمة لإنقاذها أو إبطالها في أقرب وقت ممكن وفقاً لنظامها القانوني؛
- ٤ - تطلب إلى الأمين العام أن يعد، بالتشاور مع الأجهزة والوكالات المناسبة في منظومة الأمم المتحدة، تقريراً عن تنفيذ هذا القرار في ضوء مقاصد ومبادئ الميثاق والقانون الدولي، وأن يقدمه إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والخمسين؛
- ٥ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الخامسة والخمسين البند المعنون "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي فرضته الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا."
- — — — —